

قضية اليوم

الجيش: حماية المؤسسة أهم من تصعيد

كشفت مصادر عسكرية بارزة لـ «الخبار» بعض ما يجري من مداولات بشأن الترقيات المقترحة والخلصات التي وصلت اليها الحوارات الدائرة، وموقف الجيش منها



التسوية السياسية ستفترض حكماً اللجوء إلى معايير غير مضمّنة في الجيش (هيلم الموسوي)

هيام القصيفي

تعمّدت قيادة الجيش، في الآونة الأخيرة، أن يكون موقفها «غامضاً» مما يجري من تجاذب سياسي حول التعيينات الأمنية أو الترقيات المتداولة. ولم تشأ التصريح علناً بشأن ملف يتعلق بالوضع الداخلي للمؤسسة العسكرية. والغموض المقصود يرمي إلى تحييد الجيش عن الدخول في سجالات سياسية. لكن مصادر عسكرية رفيعة كشفت لـ «الخبار» بعضاً مما جرى تداوله أخيراً في الحوارات الجارية في شأن التعيينات الأمنية. وموقف الجيش منها.

بدأت فكرة البحث السياسي في التعيينات الأمنية (ومعالجة وضع

ليتفق السياسيون ويبلغوا الجيش أي معايير يجب أن تطبق لترقية العمداء

لا حلول مر تقبلة في الافق حول المسار السياسي والترقيات لت تمر

العميد شامل روكز من بينها) مع محاولة تنشيط الحكومة واقتناع رئيس تكتل التغيير والإصلاح العماد ميشال عون بضرورة تفعيل عملها. الممر «العوني» للتفعيل كان من خلال التعيينات الأمنية. بدأت المفاوضات على هذا الأساس، من خلال جولات الوزير وائل أبو فاعور، في ظل اعتقاد أن حزب الله طلب من النائب وليد جنبلاط ابتداء حل لتسيير عمل الحكومة ومعالجة وضع روكز معاً، وهو امر يتشارك فيه جنبلاط مع تيار المستقبل لتفعيل الحكومة، علماً أن ثمة آراء متعددة ومختلفة في المستقبل حيال الترقيات وقانونيتها في

ضوء رفض بعض أركانها الفكرة من أساسها. من هنا طرحت فكرة الترقيات إلى رتبة لواء أو تأجيل التسريح أو الاستدعاء من الاحتياط. قبل أن تستفحل قضية التعيينات وتأخذ هذا المدى الواسع، اجابت

قيادة الجيش بأن «أي حل يجب ألا يمس بمعنويات الجيش، وإي خيار بين تسيير الحكومة وتفعيلها وضرب الجيش وهيكلته، تكون الأفضلية لحماية لجيش حتماً». في هذا

الوقت تفاعلت الطروحات المتعلقة بالترقيات، وسط تباين حول عدد المقترحين للترقية بين 8 عمداء و12 عميداً، فيما ظل جواب الجيش واحداً، بحسب المصادر العسكرية البارزة: «أعطونا معياراً واحداً

تجري على أساسه الترقيات. وأي ترقية أو تغيير اداري يجب أن يكون ضمن القوانين. والجيش يتحدى أن يكون قد جرى التشفي بأي ضابط أو جرت مخالفة أي قانون في كل الترقيات وفي كل

المشهد السياسي

تسوية الترقيات إلى مجلس الوزراء رغم اعتراض سليم

في موعد لا يتعدى مطلع الأسبوع المقبل، يُفترض أن تتحدّد بدقة مواقف الأطراف كافة من تسوية الترقيات الأمنية، في ضوء بروز توجهه عبر عنه أمس وزير الشؤون الاجتماعية رشيد درباس بالقول إنه «لا مانع من أن يقر ملف التعيينات، وفق الآلية التي جاءت في التسوية، على أن تنسحب على كل البنود التي تطرح داخل مجلس الوزراء، فنبعدها عن الارتهاق لهذا الوزير أو ذاك الطرف». وأضاف أن «التسوية التي تطرح يمكن أن نسير بها بالأكثرية البسيطة، برغم اعتراض

بعض الأطراف عليها، لأن عملية التصويت لا تخضع لمبدأ الثلثين داخل الحكومة»، في إشارة منه إلى اعتراض وزراء الرئيس السابق ميشال سليمان والكتائب ووزير العدل أشرف ريفي. ويستند هذا التوجه إلى أن الرئيس السابق لا حيثية شعبية أو سياسية له لاعتباره مكوناً رئيسياً، مثل حزب الكتائب مثلاً، بدليل عدم وجوده على طاولة الحوار، وبالتالي لا تسري عليه آلية العمل الحكومي التي تنص عليها التسوية، والتي تفترض مراعاة رفض مكونين حكوميين على الأقل.

وكان درباس قد أكد أن «التسوية لم تسحب من التداول، وهي لا تزال قائمة، بعكس الكلام الذي يقال عن انتكاسة اصابتها». وكشف أن الرئيس سعد الحريري أبلغني في اتصال هاتفي موافقته على التسوية»، و«العمل جار لإيجاد آلية لإقرار التسوية، وهي تحظى بموافقة غالبية الأفرقاء». مصادر مقربة من التيار الوطني الحر أكدت لـ «الخبار» أنه «بات واضحاً بالنسبة إلينا أن موقف سليمان والكتائب من تسوية الترقيات منسحق مع الرئيس فؤاد السنيورة»، مشيرة إلى أن

«المعارضين يستغلون الانشغال الخارجي عن الوضع اللبناني». ولفتت إلى أن «تسريح قبول تأجيل تسريح كل العمداء في الجيش، ومن بينهم العميد شامل روكز، لم يكن من بنات أفكار الوزير عبد المطلب الحناوي. وهم حاولوا جس نبض التيار لمعرفة رد الفعل على هذا الطرح لاعتقادهم بأن هذه الصيغة هي الأكثر إنزلاقاً الذي يعارض منذ سنتين تأجيل تسريح قائد الجيش العماد جان قهوجي». وتعليقاً على كلام درباس، قالت المصادر: «نحن لم نرفض أو نقبل

أي شيء. في كل مرة يتقدمون فيها بعرض ثم يتراجعون عنه. وعلى أي حال الوقت يضيق ونقترب من ساعة الحقيقة لتحديد كل طرف موقفه، فإما أن يختاروا حلاً ينفذ الحكومة أو ما عرضه الوزير وليد جنبلاط بالذهاب إلى جزر السيشل، لأن هدفنا ليس ترقية ضابط بل إنقاذ الجمهورية، وهذا لا يكون إلا بالاحتكام إلى الشعب عبر انتخاب مجلس نيابي جديد». وفيما لم تسجل، في الأيام الثلاثة الماضية، أي اتصالات علنية على خط الرابطة - عين التينة بعد الاشتباك الكلامي الأخير بينهما،